

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

راكان حلوش ، بسام العتوم ، حسن حبوب ، محمد طلال الحمصي .

فتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٤٠٩

المميزون :

-١

-٢

-٣

وكيلهم المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٤ تقدم المميزون بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء عمان بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ في القضية رقم ٢٠٠٤/٧٧٤ المتضمن رد الاستئنافات ، وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة جنابات عمان بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ في القضية رقم ٢٠٠٣/٦٤١ القاضي بتجريم المميزين بجناية اضرار الحرائق بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ٣٦٨ ، ٧٦ من قانون العقوبات ، وتبعاً لذلك وضع كل منهم بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات محسوبة لهم مدة التوقيف ، وعملاً بالمادة ٣/٩٩ من ذات القانون تخفيض العقوبة بحق كل منهم لتصبح الاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة لهم مدة التوقيف طالبيين قبول التمييز شكلاً ، ونقض القرار المميز واعلان براءة المميزين واعتبار الجرم جنحة بحق المميز عمار لاسباب تتلخص بما يلي :

- ١- لا توجد بينات تربط المميزين ، بالتهمة المسندة اليهما ، وان المميز هو الفاعل الحقيقي والوحيد خلافاً لما ذهبت إليه محكمتا الموضوع .
 - ٢- لم تقدم النيابة العامة اية بينة كافية مقنعة تربط المميزين بالجرم المسند اليهما ، وقد جاء اعتراف المميز واضحاً .
 - ٣- بينات النيابة العامة فرديه ، سماعية ، غير صحيحة ، متناقضة .
 - ٤- من الرجوع لشهادتي الشاهدين ، واعتراف المميز يتبين أن المميزين بريئان .
 - ٥- أخطأت محكمة الجنايات بعدم التثبت مما اورده المميز في افادته ، من انه كان بتاريخ وقوع الحادث موقوفاً لدى التنفيذ القضائي في الزرقاء .
 - ٦- الجرم حريق بسيط ، ولا يوجد ما يوجب اعتباره جنائية ، وتم ازالة الضرر والمصالحة .
 - ٧- العقوبة مبالغ بها ، وما اقترفه المميز جنحة خلافاً للمادة ٣٧١ عقوبات .
 - ٨- لم تثبت النيابة ، ولم تحدد ، ولم توضح الفعل او الافعال التي قام بها كل من المميزين الثلاثة .
 - ٩- اجراءات التحقيق غير اصولية واجراءات الشرطة باطلة ، مما يجعل القرار المميز مخالفاً للقانون .
 - ١٠- اخطأت محكمة الاستئناف في ردها على لائحتي الاستئناف المقدمتين من المميزين .
 - ١١- العقوبة مبالغ بها ، وان المميز هو الذي اشعل الحريق .
- طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعتة الخطية رقم ٢٩٩/٢٠٠٥/٢/٢ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً ، وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة في عمان كانت وبقرارها رقم ٢٠٠١/١٣٧٢/٥ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦ قد احالت المميزين ليحاكموا لدى محكمة جنابات عمان بجنائية اضرار الحرائق بالاشتراك خلافاً لاحكام المادة ٣٦٨ ، ٧٦ من قانون العقوبات.

بنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠٠٣/٣/٩ وفي القضية رقم ٢٠٠١/٦٤٢ وبغياب المميزين قررت المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمميزين من جنائية اضرار الحريق في المباني خلافاً لاحكام المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات إلى جنحة اضرار الحريق بقصد

الحاق الضرر المادي بالغير خلافاً لاحكام المادة ٣٧١ من قانون العقوبات ، وجنحة خرق حرمة المنازل ليلاً خلافاً لاحكام المادة ٣٤٧/أ من ذات القانون ، وجنحة الحاق الضرر بمال الغير المنقول خلافاً لاحكام المادة ٤٤٥ من القانون ذاته ، وتبعاً لذلك قضت :

١- باسقاط دعوى الحق العام تبعاً لاسقاط الحق الشخصي عن المميزين فيما يتعلق بجنحة الحاق الضرر بمال الغير المنقول عملاً باحكام المادة ٤٤٥/٢ من قانون العقوبات وتضمنين المشتكي رسم الاسقاط .

٢- ادانة المميزين بجرم اضرار الحريق بقصد الحاق الضرر المادي بالغير خلافاً لاحكام المادة ٣٧١ من قانون العقوبات والحكم بحبس كل منهم مدة اسبوع والغرامة خمسة دنانير والرسوم ، ويجرم خرق حرمة المنازل ليلاً خلافاً لاحكام المادة ٣٤٧/١ من ذات القانون ، وعملاً بذات المادة الحكم بحبس كل منهم مدة شهر واحد والرسوم .

٣- بتنفيذ العقوبة الاشد بحق كل من المميزين عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات وهي الحبس لمدة شهر واحد والرسوم محسوبة لكل منهم مدة التوقيف .

٤- باعتبار العقوبة المحكوم بها منفذه لانهم امضوا مدة المحكومية موقوفين .

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/١٣٩/٢٠٠٣ جنائية قررت محكمة عمان من خلال النظر بالاستئناف المقدم من مساعد النائب العام بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٣ فسخ القرار المستأنف بعد أن توصلت إلى أن الفعل المسند للمميزين يشكل جرم اضرار النار في ابنية أهلة بالاشتراك ، خلافاً لاحكام المادتين ١/٣٦٨ ، ٧٦ من قانون العقوبات . اتبعت محكمة جنائيات عمان الفسخ وبنتيجة المحاكمة بمواجهة المميزين وبعد أن تقرر الغاء الحكم الغيابي الصادر بحقهم بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٥ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/٦٤١ اصدرت قرارها المستأنف .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ وفي القضية رقم ٢٠٠٤/٧٧٤/٢٠٠٤ جنائية اصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المميز المشار إليه في مستهل هذا القرار .

وعن أسباب التمييز :

بالنسبة للسبب التاسع فلا يتبين منه سبب عدم اصولية اجراءات التحقيق ، وبطلان اجراءات الشرطة ، لوروده بصيغة عامة مرسله ، مما يتعين معه الالتفات عنه .

بالنسبة للسبب الثالث فإذا كان لا يجوز للمحكمة المدنية اصدار حكم بالاستناد إلى شهادة شاهد فرد معترض عليها تطبيقاً لاحكام المادة ٢/٣٤ من قانون البينات فإن لمحكمة

الجزء بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اصدار حكمها بالاستناد إلى شهادة شاهد فرد اذ اقتنعت بها .

كما أن لمحكمة الجزاء اعتماد الشهادة السماعية في الاحوال المنصوص عليها في المادتين ١٥٦ ، ١٥٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

وان لتلك المحكمة الاخذ بما تقنع به من البيئات وطرح ما سواه بما لها من صلاحية في وزن البيئات وتقديرها الامر الذي يتعين معه رد هذا السبب .

بالنسبة للاسباب (١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٨) فقد استندت محكمة الموضوع في قضائها

إلى :

- ❖ اعتراف المميز - في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة .
- ❖ شهادة الشاهد الذي كان موجوداً في منزل اهله عند تكسير واحراق موجوداته .
- ❖ شهادة الشاهد الذي حضر الى مسرح الجريمة اثناء وجود رجال الاطفاء ، ورجال الشرطة في الموقع وابلغه الشاهد بما جرى .
- ❖ ملف التحقيق .

وتلك البيئات بينات قانونية ، تشير الى ان المتهمين المميزين ، وفي منتصف ليلة ٢٠،٢١ / ٤ / ٢٠٠١ توجهوا الى منزل المشتكى الشاهد للتأثر من شقيقة الشاهد يحيى على اثر خلافات سابقة بينه وبين المتهم ، حيث دخلوا البيت عنوة ، وقاموا بتكسير موجودات البوفيه ، وقام بنقل اسطوانة الغاز من المطبخ الى غرفة النوم ، وقطع بربيض الغاز واشعال النار بموجوداتها ، وجاء استخلاص محكمة الموضوع لوقائع هذه الدعوى ، مستمداً من بينات قانونية ، مما يتعين معه رد هذه الاسباب .

بالنسبة للسببين السادس والسابع ، فإن قيام المميز باضرار النار قصداً في منزل المشتكى الاهل بالسكان يشكل جرم مخالفة احكام المادة ١/٣٦٨ من قانون العقوبات . وان وجود المتهمين المميزين في مكان ومسرح الجريمة يشكل جرم التدخل في اضرار حريق في منزل أهل بالسكان بالمعنى المقصود بالمادتين ١/٣٦٨ ، ٢/٨٠ من ذات القانون .

وبذلك تكون محكمة الموضوع قد اصابت في تجريم المميز بما اسند ، واخطأت في تكييف الافعال التي قارفها المميزان مما يتعين معه رد الطعن من ناحية ، ونقض القرار المميز من ناحية المميزين .

وبالنسبة للسبب الحادي عشر فإن العقوبة المحكوم بها على المميز تقع ضمن الحد القانوني مما يتعين معه رد الطعن من هذه الناحية .
اما العقوبة المحكوم بها على المميزين ، فقد اصبح البحث فيها سابقاً لاوانه في ضوء معالجتنا للسببين السادس والسابع .
وبالنسبة للسبب العاشر ، ففضلاً عن أن محكمة الاستئناف ردت على أسباب الاستئناف بما رأته فقد اصبح البحث فيه غير مجدٍ في ضوء ما توصلنا إليه ، من حيث الواقعة الجرمية والتطبيقات القانونية .

لذالك نقرر:

- ❖ رد التمييز وتأييد القرار المميز بالنسبة للمميز
- ❖ نقض القرار المميز بالنسبة للمميزين ، واعادة الأوراق لمصدرها ،
- السير بالدعوى حسب الاصول .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الاولى سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٥/٦/٢٢ م.٢٠٠٥

عضو _____ و _____ القاضي المتروك
عضو _____ و _____
رئيس الديوان
دق / ق / أ.ع